العودة الأميركية للعراق... مقاربة استراتيجية

أ. د. فكرت نامق عبد الفتاح*
أ. م. د. محمد ياس خضير*
باحثين وأكاديميين من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقدمة

لا شك في أن العراق يعد مصلحة حيوية أمريكية، إذ أن أحداث عام 2003 وما تلاه ليس بالبعيد، فقد توضح للجميع أن المصالح الأميركية في هذا البلد كبيرة، يرتبط بعضها بالنفط والبعض الآخر بالجوانب الأمنية والاستراتيجية.

إن الولايات المتحدة الأميركية دولة عظمى تتسيد الهرم الدولي، وأن استمرارها في قمته هو غاية استراتيجيتها، والاستمرار وتزعمها لهذا الهرم له يفرض عليها تكاليف كبيرة، فمنظريها والداعمين لاستمرار الهيمنة الأميركية يبررون ذلك في إطار النظرية المثالية، على عد أنها ليس كباقي الامبراطوريات التي فنيت، فهي تحاول أن تقدم نفسها كحامي للقيم الإنسانية والمدافعة عن الديمقراطية، إلا أن الواقع الذي يمكن ملاحظته، هو أن سلوك هذه الامبراطورية هو في إطار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية القائمة على المصلحة والقوة.

وفي إطار المصلحة والقوة عملت الولايات المتحدة الأميركية، ومن خلال استراتيجيات ومبادئ عدة منذ الحرب الباردة إلى يومنا هذا للحفاظ على مصالحها، وكان من أهم هذه الاستراتيجيات والمبادئ (استراتيجية الاحتواء ــ مبدأ ترومان ــ مبدأ كارتر ــ الحرب الاستباقية والوقائية.. الخ).

إن المصلحة الأميركية العليا في الوقت الراهن هو المحافظة على التفوق الأمريكي، وهذه المصلحة لابد أن تقترن بعناصر عدة لنجاحها، لا سيّما أن الولايات المتحدة تدرك جيداً بحصول تحولات عديدة في النظام الدولي، بعضها ليس في مصلحتها، مثل انتشار عناصر القوة وعدم احتكار بعضها من

طرف دولي واحد، وهذا الأمر يهدد في مضامينه الهيمنة الأميركية في المستقبل، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى حماية مصالحها ومناطق نفوذها ذات الأهمية الاستراتيجية، من أهمها العراق فقد عد بول وولفويتز العراق بأنه «يجسد فرصة استراتيجية للولايات المتحدة الأميركية»[1].

أن الولايات المتحدة تدرك جيداً بحصول تحولات عديدة في النظام الدولي، بعضها ليس في مصلحتها.

(1) ريتشار هاس، حرب الضرورة.. حرب الاختيار، ترجمة نورما نابلسي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2010)، ص 279.

إن العراق يعد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، فقد صيغت استراتيجيات عدة من أجل أحكام السيطرة على هذا البلد، وكان ذلك واضحاً من خلال ما جرى في عام 2003 وما بعده، إلا أن الأمر يبدو قد اختلف بعد توقيع الاتفاقية الأمنية (اتفاقية الإطار الاستراتيجي) بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، إذ تم الانسحاب الأمريكي في عام 2011، من دون الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، مما عد من قبل الكثير من الأمريكان بأنه خطأ استراتيجي، وقد أدركت إدارة اوباما هذا الأمر وعملت على إيجاد مسوغات جديدة لوجود عسكري بصيغة جديدة، لا سيّما بعد أحداث حزيران 2014. ويمكن هنا طرح مجموعة من التساؤلات:

1. ماهي طبيعة الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية؟.
2. وماهي مواقف السياسيين الأمريكان بشأن الانسحاب الأمريكي من العراق؟
3. وما هو طبيعة الاستراتيجية الأميركية المتبعة تجاه العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011؟
4. وما هو التغيير في الاستراتيجية الأميركية بعد دخول داعش للأراضي العراقية في 9 حزيران 2014؟.

تم الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠١١، من دون الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، مما عد من قبل الكثير من الأمريكان بأنه خطأ استراتيجي.

يرى الكثير من الاستراتيجيين الأمريكان **بان الاستراتيجية الأميركية التي اتبعتها إدارة الرئيس اوباما تجاه العراق في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي، أثبتت عدم كفاءتها بالنسبة إلى المصالح الأميركية في ظل التحولات التي تجري في المنطقة**، مما دفع الولايات المتحدة إلى ايجاد صيغ وبدائل أخرى، تتيح

لهم العودة مستغلة الظروف والتداعيات التي حصلت بعد أحداث حزيران 2014».

أولاً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والجدل الأمريكي حولها

لا شك في أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعت في 17 تشرين الثاني 2008، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2009، أهم ما تضمنته في فقرتها الرابعة من قسمها الأول صراحة، هو «على الولايات المتحدة الأميركية أن لا تستخدم اراضي ومياه واجواء العراق، منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى، وأن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق»[2]، وأشارت الاتفاقية في فقرتها الثانية من قسمها الأول إلى أن مسألة الوجود الأمريكي في العراق هو مؤقت وبطلب من الحكومة العراقية[3].

(2) الاتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق، 2008.

(3) المصدر السابق.

هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ مع تولي الرئيس باراك اوباما الحكم في كانون الثاني 2009، والذي أشار بدوره صراحة إلى مسالة الانسحاب الأمريكي من العراق، فقد عبر عن ذلك في 27 شباط 2009 بقوله «اسمحوا لي أن أقول هذا بكل وضوح ممكن: بدءاً من 31 آب 2010، ستنتهي مهمتنا القتالية في العراق»[4]، وفعلاً بدء الرئيس اوباما بتخفيض تدريجي للقوات الأميركية فعندما تولى منصبه في كانون الثاني 2009، كان في العراق 144 ألف جندي أميركي.

(4) سفارة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، بيان حقائق عن تقليص القوات الأميركية في العراق، 2 آب 2010، متاح على الموقع الآتي: http://arabic.iraq.usembassy.gov/aboutus/american-iraqi/facts.html

وفي خطابه في كامب ليجون في 27 شباط عام 2009، أشار إلى أن الولايات المتحدة الأميركية ستبقي على قوة انتقالية يصل عددها إلى 50 ألف جندي أميركي، لتدريب وتقديم المشورة إلى قوات الأمن العراقية، وإجراء عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب، وبحلول كانون الثاني 2010 كان هناك 112 ألف جندي أميركي في العراق. وتم بحلول نهاية أيار 2010 تخفيض ذلك العدد إلى 88000 جندياً، ووصولاً إلى أيار 2010 اتخذ القائد العسكري الأمريكي الجنرال أوديرنو، القرار القاضي بأن التطورات الإيجابية في القطاع الأمني تسمح لعملية تخفيض القوات، وبالمضي قدماً كما هو مخطط لها، وتم تحقيق الانسحاب الكامل في نهاية عام2011[5].

على الولايات المتحدة الأميركية أن لا تستخدم اراضي ومياه واجواء العراق، منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى.

(5) المصدر السابق.

مع إبقاء قوات عسكرية لحماية السفارة الأميركية في العراق، هذا الانسحاب كان يصب في خطة اوباما نحو تعزيز الجهود العسكرية في افغانستان وتوفير الأموال، واستخدام تقليص القوات الأميركية في العراق لخفض العجز في الميزانية الأميركية، الذي وصل إلى أكثر من 1,5 تريليون دولار، وفي سياق زيادة ما تسميه الولايات المتحدة التركيز على محاربة الإرهاب من العراق إلى افغانستان وغير ذلك من المناطق، التي تشهد تأزم بعد ثورات الربيع العربي في المنطقة، وقد أيد الديمقراطيون هذا الأمر، إلا أن هناك اطرافاً كثيرة في الولايات المتحدة الأميركية رأت عكس ذلك، فقد حذر الجنرال ديفد بترايوس رئيس القيادة المركزية للجيش الأمريكي وقائد القوات في افغانستان قبل تعيينه رئيساً للاستخبارات الأميركية، من أن الانسحاب قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية غير المستقرة أصلاً في العراق[6].

الانسحاب من العراق يمثل فشل القيادة العراقية والأميركية على حد سواء، ومن المحزن أن تحل الانتهازية السياسية محل الضرورة العسكرية.

وهذا أيضاً ما أكده السناتور جون ماكين، والذي أشار إلى «أن الانسحاب الأمريكي السريع من العراق خطأ. . . .»[7]. وأن الجمهوريين قد نددوا بقرار إدارة اوباما الخاص بسحب كافة القوات الأميركية من العراق نهاية العام 2011، قائلين بأن «البيت الابيض يخاطر بفقدان السلام في هذا البلد الهش من بلدان الشرق الاوسط»، وأشار أيضاً السيناتور جون مكين «إلى أن الانسحاب من العراق يمثل فشل القيادة العراقية والأميركية على حد سواء، ومن المحزن أن تحل الانتهازية السياسية محل الضرورة العسكرية». وكذلك أتهم الادارة التي تريد الانسحاب بالكامل رغم المخاطر الأمنية في العراق والشرق الأوسط قائلاً: «أخشى أننا ربحنا الحرب في العراق لكننا نخسر السلام الآن»، وبالمقابل دافع وزير الدفاع وقتها ليون بانيتا والجنرال ديمبسي عن الانسحاب، واصرا بأن إدارة اوباما ليس لها خيار أخر إلا الانسحاب وفق اتفاقية 2008 مع الحكومة العراقية، والتي وقعها حينها الرئيس السابق جورج دبليو بوش، فقد أشار الجنرال ديمبسي إلى أن بغداد قد رفضت منح الحصانة القانونية للقوات الأميركية، وكانت توصية ومشورة قيادة الاركان المشتركة أن لا نترك رجالنا ونساءنا هناك بدون حماية قانونية، وزاد بانيتا «إن فشل المفاوضات

أشار الجنرال ديمبسي إلى أن بغداد قد رفضت منح الحصانة القانونية للقوات الأميركية، وكانت توصية ومشورة قيادة الاركان المشتركة أن لا نترك رجالنا ونساءنا هناك بدون حماية قانونية.

(6) عبد الله محمد القاق، جدل واسع حول الانسحاب للقوات الأميركية من العراق....، الدستور الاردنية، 2011، متاح على الموقع: http:// www.addustour.com/16172/

(7) صحيفة الشعب الصينية اليومية، 2008، متاح على الموقع: http:// arabic.people.com.cn/31663/ 6376255.html

مع بغداد بشأن إبقاء القوات الأميركية هناك، لم يترك خياراً أمام الحكومة الأميركية إلا سحب قواتها. هذا ما يتعلق بالحوار مع دولة سيادية مستقلة، وهذه هي مطالبها، ولسنا نحن من نقول لها ما عليها أن تفعل»[8].

وفي الحقيقة كان الجدل يدور داخل الولايات المتحدة الأميركية، في أنه يمكن أن يتحول العراق إلى منطقة نفوذ لدول اقليمية مثل إيران، وهذا ما أشار له صراحة السناتور جون ماكين، وبهذا تخسر الولايات المتحدة الأميركية مصالحها الاستراتيجية في العراق، إلا أن إدارة الرئيس باراك اوباما كانت عازمة على الانسحاب من العراق، تحقيقاً للوعود التي اطلقها الرئيس اوباما والحزب الديمقراطي في بداية الحملة الانتخابية في عام 2008، والذي كان يعد حرب العراق هي حرب خاطئة غير مسوغة وكانت مكلفة للولايات المتحدة.

(8) خلاف أمريكي حول الانسحاب من العراق والجمهوريون ينددون بأوباما، في 16/ 11/ 2011 متاح على الموقع جريدة المدى العراقية: http://www.almadapaper.net/ar/news/233970/

ثانياً: الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق بعد الانسحاب العسكري

في خضم السجال الذي كان دائراً في موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق بين الادارة الأميركية وبعض أعضاء الحزب الجمهوري، بنت إدارة اوباما استراتيجيتها تجاه العراق في إطار تحقيق المصالح الأميركية في العراق في النواحي السياسية والعسكرية والأمنية.

فقد ركزت إدارة اوباما في استراتيجيتها المتبعة تجاه العراق بعد توقيع الاتفاقية الأمنية على الآتي[9]:

1. إنهاء الحرب في العراق لإعادة تجديد قدرات القوات الأميركية.
2. الانسحاب المسؤول من العراق وفق مراحل زمنية محددة مع الحفاظ على قوات تدخل سريع لحماية الدبلوماسيين الأمريكان وحماية المصالح الأميركية.
3. العمل على الضغط على الحكومة العراقية في إطار تحقيق ما يسمى بالاستيعاب السياسي.
4. تنبني ما يعرف بالدبلوماسية المندفعة من خلال بذل جهود مضنية للتوصل إلى اتفاق شامل حول استقرار العراق والمنطقة، وتشمل كافة الدول

(9) مهند العزاوي، الانسحاب الأمريكي بين مطرقة التكتيك وسندان الاستراتيجية، مجلة المحرر، العدد281، السنة 18، السنة 2009، متاح على الموقع: http:// www.al-moharer.net/moh281/mouhannad_azzawi281b.htm

المجاورة للعراق، بما فيها إيران وسوريا، وهو ما اقترحه تقرير دراسة مجموعة الحزبين للعراق.

ومما لاشك فيه أن هذه الاستراتيجية بنيت وفق معطيات الواقع الذي كانت تواجهه الولايات المتحدة الأميركية في العراق، فالخسائر البشرية وصلت إلى 4484 شخصاً منذ عام 2003، أضافة إلى الأف الجرحى والمعوقين من القوات الأميركية[10]، يضاف إلى ذلك قدرت المساعدات الأميركية منذ عام 2003 إلى موعد الانسحاب الأمريكي من العراق بـــ 62 بليون دولار، توزعت بين تدريب وتطوير للقوات العراقية وغيرها (ينظر الجدول 1).

(10) The Guridian, War in Iraq: the cost in American lives and dollars 2011. available at: http://www.theguardian.com/news/datablog/2011/dec/15/war-iraq-costs-us-lives

المساعدات الأميركية للعراق منذ 2003 ـ 2011

ت	حجم الانفاق مليار دولار	الجهة المستهدفة
1	1,32	تدريب الجيش العراقي
2	2,6	الدعم اللوجستي والصيانة
3	4,1	ترميم وبناء القواعد العسكرية العراقية
4	3,4	العتاد
5	0,23	تطوير وتدريب قوات النخبة
6	9,4	تدريب وتطوير قوات الشرطة
7	,37	تطوير ودعم ابناء العراق (الصحوة)
8	0,3	تطوير برامج البنية التحتية
9	0,68	مساندة المحاكم العراقية
10	0,16	بناء وتطوير السجون

Source: Amy Belasco, The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11, Congress Report RL 33110, September 2, 2010. Available at: http://www.globalsecurity.org/military/library/report/2013/sigir - learning - from - iraq.pdf

هذه التكاليف يضاف إليها الخسائر المادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية من جراء اعمال المقاومة التي كانت تجري ضد قواتها في كل المناطق عدا اقليم كردستان، فضلاً عن ظروف عدم الاستقرار التي عانى منها العراق في ظل وجود القوات الأميركية، دفعت الادارة الأميركية إلى التفكير الجدي في ضرورة تغيير السياسات المتبعة، وتحقيق عملية الانسحاب وبأقل الخسائر الممكنة.

أظهرت الاستراتيجية الأميركية للسنوات 2011 ـ حزيران 2014 تجاه العراق، محاولة استمرار ربطه سياسياً وأمنياً بالولايات المتحدة الأميركية، والعمل على جعله في وضع الحاجة المستمرة لمعونتها، لممارسة تأثير ونفوذ على السياسة العراقية وتعويض فقدان عنصر الضغط العسكري المباشر الذي كان في متبع في المدة السابقة.

ثالثاً: الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث حزيران 2014

إن الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق بعد دخول تنظيم (الدولة الاسلامية) ـ داعش إلى الأراضي العراقية، هو مرتبط بجزء منه بتطورات المدد الزمنية السابقة أي منذ عام 2003، يضاف إلى ذلك **الوضع الإقليمي منذ عام 2011، الذي أتصف بعدم الاستقرار نتيجة تغير انظمة سياسية في المنطقة، وصولاً إلى ما حدث ويحدث في سوريا، هذه ظروف ألقت بضلالها على العراق بحكم الجوار الجغرافي والتواصل الثقافي والاجتماعي.**

أظهرت الاستراتيجية الأميركية للسنوات 2011 ـ حزيران 2014 تجاه العراق، محاولة استمرار ربطه سياسياً وأمنياً بالولايات المتحدة الأميركية، والعمل على جعله في وضع الحاجة المستمرة لمعونتها.

لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تراقب هذه المنظمة الارهابية ونشاطاتها قبل أن تنتقل إلى الأراضي العراقية في 9 حزيران 2014، إذ أشار دين بويد المتحدث باسم المخابرات الأميركية «**أن المنظومة الاستخبارية قدمت تحذيرات كثيرة إلى إدارة اوباما، بشأن أمكانية تحرك داعش على مدن عراقية**». وقال أن «أي أحد اطلع فعلاً على حجم المعلومات التي قدمتها السي أي عن داعش، والعراق لا ينبغي أن يتفاجأ بالوضع الحالي»، كما أشار النائب مايك روجرز، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي، إلى أن «الأمر لم يكن فشلاً استخبارياً، بل فشلاً في سياسة التعامل مع المعلومات الاستخبارية»[11].

لقد تمكن تنظيم داعش في يوم 10 حزيران من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن، واستمراره بالتوسع باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها، وصولاً إلى أطراف مدينة اربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي، إلا أن المثير في كل ذلك هو سكوت وتردد الفعل الأمريكي بإزاء ما يحدث في العراق،

(11) ناصر الجمّال، سي أي أي عرفت ما يحدث في العراق قبل مدة طويلة، جريدة العالم: متاح على الموقع:
http://www.alaalem.com/index.php? aa = news&id22 = 18606

أن المثير في كل ذلك هو سكوت وتردد الفعل الأمريكي بإزاء ما يحدث في العراق، رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية الأميركية.

رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية الأميركية، إذ اقتصر الدعم الأمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية، ثم تطور الدعم بعد تردد طويل إلى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش في شمالي العراق وتهديدها اقليم كردستان، إلا أنه في بلد مثل العراق يتمتع بأهمية جيو ـ استراتيجية واقتصادية متزايدة، وبحكم المصالح الأميركية المتعلقة به، فأنه أذا ما تعرض لخطر يهدد وحدة البلاد والعملية السياسية، فمن المفترض أن تهب الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكرياً ليس من أجله فحسب، وإنما لحماية وضمان المصالح الحيوية المرتبطة به.

ولعلنا لا نضيف شيئاً جديداً إذ قلنا إنه بعد احتلال العراق، أخذ ينظر إلى أن العراق سيصبح دعامة التغيير الأمريكي في المنطقة، وإن الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى جعل العراق حليفاً استراتيجياً قوياً لها، والارتباط به استراتيجياً بما يؤهله لممارسة دور المدافع عن المصالح الأميركية في المنطقة والمحقق لها، من خلال مساعيه لتحقيق أهدافه ومصالحه، وتسند وجهة النظر هذه أن الاحتلال الأمريكي جاء من أجل غايات ومصالح معينة، لذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى وقوى صغرى، ستعمد لأن تعطي دوراً إقليماً للعراق يتماهى مع مصالحها في المنطقة[12].

على الجانب الأمريكي، نجد ما دعم ذلك التصور من خلال متابعة تصورات مراكز الفكر والرأي الأميركية، فقد حدد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن (روبرت سالتوف) في تقرير له في 8 تشرين الثاني 2012 عقب فوز الرئيس أوباما بالولاية الثانية، بعنوان تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة اوباما في فترتها الثانية، وقد ورد ذكر الرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في التقرير ضمن القادة الاقليميون الثلاثة، الذين يستحقون إيلاء اهتمام خاص من الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. . . .، وأن العراق ـ وهي دولة فاعلة تحظى بديمقراطية مؤثرة، وأن كانت «خجولة» بين إيران وسوريا، تمثل أمراً بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة، وتبعاً لهذه الأهمية التي يحظى بها العراق وضع مركز الأمن الأمريكي الجديد في تقرير له المصالح والأهداف الأميركية في العراق والتي هي[13]

(12) عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأميركية في العراق (بغداد: نركو العراق للدراسات، 2008) ص 144.

(13) Robert Satloff, Middle East Policy Planning for second Obama Administration. Policy Watch,Policy analysis,The Washington Institute, November 9,2012. Available at: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f

1. زيادة انتاج الطاقة.
2. استمرار التعاون الأمني الثنائي في ظل تحديات الارهاب.
3. دمج العراق في بنية أمن المنطقة.

وبالرغم من هذه الأهداف إلا أن هناك تحديات أدت إلى تغيير في الرؤية الأميركية للعراق، ويدل على ذلك عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، نتيجة عدم تماشيه مع المصالح الأميركية في منطقة الشرق الاوسط، لهذا كانت ردة الفعل الأميركية من دخول داعش للأراضي العراقية ضعيفة، فالعالم انتظر ردة الفعل الأميركية، وكان سقف التوقعات مرتفع جداً من قبل الكثيرين في أن إدارة اوباما سوف تتخذ اجراءات حازمة وسريعة، إلا أن خطاب الرئيس باراك اوباما في 13 حزيران 2014، اشار إلى «**إن الولايات المتحدة الأميركية لن تتورط في أي عمل عسكري بغياب خطة سياسية من الجانب العراقي تعطي بلادة تطمينات للعمل معهم**»، مشيراً إلى أن «**القوات الأميركية غير مستعدة لتقديم التضحيات لفرض الأمن في العراق، وعند مغادرتها يبدأ العراقيون بالتصرف بطريقة لا تساعد على استقرار بلادهم**»، وأشار أيضاً إلى «أن الإدارة الأميركية أنفقت الكثير من الأموال لصالح تطوير القدرات القتالية للقوات الأمنية في العراق وتدريبها لمواجهة الجماعات الارهابية، إلا أن القوات العراقية أثبتت عدم قدرتها على القتال والدفاع عن مواقعها ضد جماعات إرهابية قليلة العدد»[14].

عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، نتيجة عدم تماشيه مع المصالح الأميركية في منطقة الشرق الاوسط.

وهذه الرؤية الأميركية كانت متوقعة نتيجة الآتي:

1. أرادت إدارة اوباما عدم فتح المجال أمام انتقادات الجمهوريين وتحميلها السبب الرئيسي في عدم ابقاء قوات عسكرية في العراق، لا سيّما تصريحات السناتور مكين في أن ترك العراق بهذه الطريقة، سوف يسمح للقاعدة ولايران بالتمدد، وتحقيق النفوذ بدلاً من الولايات المتحدة الأميركية. وفعلاً قد انتقد نواب جمهوريين سياسة اوباما السابقة في العراق، في أنه كان يمكن تفادي هذا الأمر من خلال وجود عسكري أمريكي[15].

(14) راديو المربد، اوباما تدخلنا العسكري في العراق مرهون بتطمينات سياسية، 13- حزيران 2014، متاح على الموقع: http://almirbad.com/news /view.aspx? cdate =13062014&id= 60ee 84e-ea74-4fc2-aa34-433de28c8 426

(15) الشرقية نيوز، 2014، متاح على الموقع: http://www.alsharqiya.com/?p=127079

2. أرادت إدارة اوباما استغلال هذا الوضع لإملاء شروط على العراقيين تتعلق منها بالعملية السياسية، فضلاً عن القبول بالشروط والرؤية الأميركية.

3. العمل على إعادة الوجود العسكري إلى العراق وبشروط أمريكية وبصيغة جديدة. والتطلع إلى قواعد دائمة فيه، فالاتفاقية لم تعد تلبي الطموحات الأميركية، فعلى الرغم من أن الاتفاقية قدمت بطلب أمريكي، إلا أن هناك العديد من الشروط التي يبتغيها الجانب الأمريكي لم تتم موافقة الحكومة العراقية عليها مما حال دون إدراجها.

4. يضاف إلى ذلك، أن ردة الفعل الأميركية كانت مبينة في جزء منها كرد فعل على سياسة العراق تجاه الأزمتين الإيرانية والسورية، ومعارضته علناً لسياسة الولايات المتحدة، وهذا الأمر زاد من احباط الولايات المتحدة الأميركية من مواقف العراق.

أن ردة الفعل الأميركية كانت مبينة في جزء منها كرد فعل على سياسة العراق تجاه الأزمتين الإيرانية والسورية.

هذه المتغيرات وغيرها أثرت في طبيعة الفعل السياسي لإدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما، إلا أنها في الوقت نفسه أرادت هذه الادارة أن تستغل الوضع الناشئ عقب أحداث الموصل، فضغطت باتجاه تشكيل حكومة عراقية جديدة، وربطت الادارة الأميركية موقفها المرتقب واستراتيجيتها بهذا الأمر.

وبعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي في 8 ايلول 2014، أشاد الرئيس باراك اوباما بتشكيل هذه التشكيلة الحكومية من خلال اتصال هاتفي برئيس الوزراء حيدر العبادي، وأكد الرئيس باراك اوباما بالتزام الولايات المتحدة بدعم القوات العراقية، من خلال تنظيم برامج تدريبية وتزويد القوات العراقية بالمعدات والأسلحة ومواصلة الضربات الجوية ضد داعش[16].

(16) The White House, Readout of the President's Call with Prime Minister al-Abadi of Iraq, 18 December 2014. Available at: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/12/18/readout-presidents-call-prime-minister-al-abadi-iraq

سبق ذلك تأييد الولايات المتحدة الأميركية لحكومة العبادي، قيام القوات الأميركية بأولى ضرباتها ضد تنظيم داعش في 8 آب 2014، لحماية مسؤوليها ومصالحها في كردستان العراق، وأيضاً أعلن البنتاغون في 1 تموز 2014 عن أرسال عدد غير محدود من طائرات الاباتشي والطائرات بدون

طيار لحماية السفارة الأميركية ومصالحها، وتم استخدام هذه الطائرات لأول مرة في بداية شهر تشرين الأول عام 2014 لضرب مواقع داعش كما أعلنت عن ذلك القيادة المركزية الأميركية، وايضاً تم أرسال أكثر من 1200 جندي أمريكي إلى العراق والعدد قابل للزيادة[17]، وتشير تقارير أخرى إن عدد المقاتلين الأمريكان في العراق بصفة مستشارين، هو بحدود 1000 شخص موزعين على مناطق التي تجري بها عمليات عسكرية[18].

إن الولايات المتحدة الأميركية سعت ومن خلال التحالف الدولي إلى إعادة النفوذ الأمريكي وبشكل متدرج وبصيغ جديدة، فهي كما يرى الكثيرون بأنها تخسر تدريجياً منطقة ذات أهمية استراتيجية، إذ أن بانسحابها تركت المجال أمام التدخل والنفوذ الايراني، وهذا ما حذر منه السناتور جون ماكين في وقت سابق، والتراجع الأمريكي هذا جاء بالرغم من وجود اتفاقية أمنية موقعة ونافذة بين البلدين، إلا أن الزيارات المتكررة للقادة العسكريين الأمريكان للتنسيق في مجال الحرب على داعش، بدءاً من الجنرال مارتن ديمبسي قائد الجيوش الأميركية إلى الجنرال جون الن منسق عمليات التحالف الدولي ضد داعش، حملت في ثناياها سعي واضح لإعادة النفوذ الأمريكي إلى العراق، إذ أشار ديمبسي في إطار ذلك «**إن العراق أظهر استعداداً لتعزيز العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة**»، **كما أبدى رغبته في إجراء تدريبات مشتركة، وتدريب ضباط عراقيين لدى المؤسسات الأميركية**».

ورأى أن العراق أدرك بأن قدراته بحاجة إلى تطوير، وأنه أضاع فرصة لبناء علاقات أوثق مع الجانب الأمريكي». وهذه التصريحات أعادت مرة أخرى السجال الذي دار بين واشنطن وبغداد في أواخر العام 2011، حول إمكانية بقاء بضعة آلاف من العسكريين الأمريكيين في العراق، لأغراض الاستشارة والتدريب، وهو الأمر الذي لم يحدث، بسبب الخلاف على قضية الحصانة التي يشترطها الأمريكيون (كما اشرنا سابقاً).

الولايات المتحدة الأميركية سعت ومن خلال التحالف الدولي إلى إعادة النفوذ الأمريكي وبشكل متدرج وبصيغ جديدة.

يضاف إلى ذلك أن الجانب الأمريكي أيضاً يرى أن ثمة شعوراً اليوم، بأن المضمون الاستراتيجي للعلاقات الأميركية العراقية، لا يتناسب أبداً مع التطلعات التي كانت سائدة طوال السنوات الماضية، ولا ينسجم وحجم الخسائر

(17) Defense News, US Army Apache Helos Used in Strikes Against Islamic State, 5 October 2014. Available at: http://www.defensenews.com/article/20141005/DEFREG04/310050007/US-Army-Apache-Helos-Used-Strikes-Against-Islamic-State

(18) The New York Times, In Increase, U.S. to Send 130 Advisers to Aid Iraqis, 12-August,2014. Available at: http://www.nytimes.com/2014/08/13/world/middleeast/us-to-send-130-more-military-advisers-to-iraq.html?_r=2

التي بذلت خلال هذه السنوات، لذلك فلابد من البحث عن مقاربات جديدة للعلاقات بينهما، التي بات من الصعب فصل سياقها الثنائي عن بعدها الإقليمي، ومضمونها المدني والسياسي عن أطارها الاستراتيجي، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية أدركت أن عودة نفوذها، لا يتم دون أثبات حاجة العراق للدعم الأمريكي، فهي لا تريد أن تفرض نفسها كحامي للعراق وإنما تكون ضرورة استراتيجية، وكان ذلك واضحاً من خلال استخدام وسائل الضغط السياسي على العراق، فيما تتعلق بالحرب على داعش والتي يقدر أمدها المسؤولون الأمريكان لثلاث سنوات أو أكثر، أضافة إلى ذلك محاولة الضغط على العراق من خلال القيام بضربات انتقائية لدعم القوات العراقية، ولم تقم بضربات مكثفة كما حصل ويحصل في دعمها للقوات الكردية، يضاف إلى ذلك تأجيل الكثير من الصفقات التي تم التعاقد عليها وأهمها صفقة طائرات F16[19].

(19) العراق تايمز، http:// www.aliraqtimes.com/ar/print/481.html

فضلاً عن ذلك تدرك الولايات المتحدة الأميركية أن ايران لها حضور قوي على الساحة العراقية وفي الحرب على داعش، وهذا الوجود بالضرورة يهدد المصالح الأميركية، وكان ذلك واضحاً مؤخراً عند قيام القوات العراقية بالحملة العسكرية لتحرير محافظة صلاح الدين، من دون التنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية وقوات التحالف الدولي، مما أثار ردة فعل أمريكية واضحة ومعارضة لهذه العملية، وقد أشار الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية إلى قلق واشنطن والتحالف الدولي من العلاقات بين بغداد وطهران، التي باتت تثير القلق، كما حذر أيضاً من احتمال تفكك التحالف الدولي ضد التنظيمات المتطرفة، أذا لم تقم الحكومة العراقية بتسوية الانقسامات الطائفية في البلاد، وأشار ايضاً، إلى أنه ينتابه القلق بإزاء صعوبة إبقاء الائتلاف للمضي في مواجهة التحدي الارهابي، ما لم تضع الحكومة الاتحادية في بغداد استراتيجية وحدة وطنية سبق أن التزمت بها[20] وعليه أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول ممارسة ضغوط مباشرة وغير مباشرة على العراق، والهدف الرئيس من كل ذلك هو عودة التأثير والنفوذ الأمريكي للعراق.

أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول ممارسة ضغوط مباشرة وغير مباشرة على العراق، والهدف الرئيس من كل ذلك هو عودة التأثير والنفوذ الأمريكي للعراق.

(20) قناة دجلة، في 11/ 3/ 2015، متاح على الموقع: http:// www.dijlah.tv/index.php?page=article&id=181369

وختاماً يمكن القول، أن الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق تخللت في ثناياها تناقضات واتجاهات عدة، فهذه الاتجاهات المتناقضة بدأت ملامحها

حاولت الولايات المتحدة الأميركية إعادة موازنة الدور الايراني وتحجيمه مستغلة هذه الاحداث.

مع زيادة الخسائر الأميركية منذ احتلال العراق عام 2003، فالتناقضات التي عمت الاوساط الأميركية حول احتلال العراق عام 2003 والخسائر المادية والبشرية التي تعرضت لها القوات الأميركية، فضلاً عن دخول العراق في دوامة من العنف الطائفي المنظم، فهذه العوامل وغيرها دفعت بصانع القرار الأمريكي إلى التفكير جدياً في جدوى البقاء في العراق.

وبالرغم من هذا الجدل يدرك الساسة الأمريكان أن العراق يمثل غاية استراتيجية كما يقول بول وولفويتز، بما يمتلكه هذا البلد من مقومات قوة كبيرة.

هذه الاتجاهات وغيرها دفعت بالولايات المتحدة الأميركية إلى توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي نصت على الانسحاب الكامل من العراق في عام 2011، وهذه الاتفاقية وبنودها أيضاً أثارت انتقادات من قبل الكثير من السياسيين في الولايات المتحدة الأميركية، لا سيّما في الحزب الجمهوري الذي عارض سياسات الرئيس باراك اوباما في موافقته على الانسحاب الكامل، دون إبقاء قوات أمريكية تراقب التطورات وتتدخل لحماية المصالح الأميركية عند الضرورة.

الاهتمام الأمريكي بالعراق أصبح أكثر وضوحاً بعد التطورات التي شهدتها ومازالت المنطقة في إطار ما يسمى بالربيع العربي، وانتقال تأثيرات هذه التطورات إلى الساحة العراقية ووصولاً إلى أحداث الموصل في حزيران 2014، حاولت الولايات المتحدة الأميركية إعادة موازنة الدور الايراني وتحجيمه مستغلة هذه الاحداث، ولتحقيق نفوذ فعلي عسكري وأمني مباشر وبإطار سياسة الأمر الواقع.